المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

14/12/2012

نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمعية المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان مائدة مستديرة حول " الآليات الأممية لحقوق الإنسان والالتزامات الدولية للمغرب". وشكل هذا اللقاء الذي حضره خبراء وفاعلون حقوقيون مغاربة وأجانب وممثلون عن المجتمع المدني فرصة للحوار حول تفاعل المغرب مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان من خلال التعريف بتلك الآليات والوقوف عند المكتسبات التي حققها المغرب في ما يخص الوفاء بالتزاماته الدولية في مجال حقوق الإنسان واستحضار التحديات الرئيسية التي تواجه مسار تفعيل التوصيات الصادرة عنها.

هذا اللقاء يروم على الخصوص تحديد التحديات التي تواجه مسلسل متابعة تنفيذ التوصيات المرتبطة بالآليات الأممية لحقوق الإنسان

ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان غاضبون على الصبار

المساء

صبّ ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، المُدمَجون في أسلاك الوظيفة العمومية وشبه العمومية، جام غضبهم على الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، الذي اعتبروا أنه «تنكر» لمطالبهم المتمثلة في تنفيذ توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة.

وكان الضحايا المُدمَجون في أسلاك الوظيفة العمومية قد عقدوا جمعا عاما يوم فاتح دجنبر الجاري لمطالبة الحكومة بالاستكمال الفوريّ، لمتطلبات الإدماج الاجتماعي كما وردت في المذكرة المطلبية المسلمة إلى رئيس الحكومة، وهو الجمع الذي تمت فيه الدعوة إلى تنظيم وقفات احتجاجية داعية إلى تحقيق مطالب الضحايا، في حين انتقد بيان أعقب الجمع العامّ ما وصفه ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان بـ«تجاهل واستهجان» الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان لمطالبهم خلال اجتماع سابق في مقر المجلس الذي يرأسه.

وتطالب لجنة المتابعة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المدمَجين في أسلاك الوظيفة العمومية، في مذكرتها المطلبية، بـ«إعادة إدماج الضحايا بأثر رجعيّ انطلاقا من سن الأربعين، بناء على الشهادة المحصل عليها، مع إعادة ترتيب الحياة الإدارية بكل مستلزماتها المالية ومسارها الإداري، ضمانا لاستدراك الفرص الفائتة».

وتدعو المذكرة المطلبية الدولة المغربية إلى صرف معاشات إضافية تكميلية للضحايا، تضاف إلى المعاشات المدنية، حيث لا تقل نسبتها على 80 في المائة من آخر أجرة نظامية عند الإحالة على التقاعد.

المغرب ملتزم بتطوير التعاون مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

فنن العفاني

أعلن المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان المحجوب الهيبة أن المغرب إلى حدود نهاية هذه السنة سيكون قد قدم كل التقارير المطالب بها في إطار الآليات الأممية لمراقبة حقوق الإنسان والتزاماته الدولية بهذا الخصوص، مبرزا أن المملكة ملتزمة بتطوير التعاون المستمر مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والانفتاح على الحوار الجدي والتفاعل البناء مع مختلف آليات هذه المنظومة سواء تعلق الأمر بمجلس حقوق الإنسان، أو هيئات المعاهدات، أو المساطر الخاصة، أو مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

وأكد المحجوب الهيبة خلال المائدة المستديرة التي نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان و المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان احتفاء باليوم العالمي لحقوق الإنسان، حول موضوع «الآليات الأممية لحقوق الإنسان والالتزامات الدولية للمغرب»، على أن الانخراط الفعلي للمغرب في المنظومة الأممية لحقوق الإنسان والتزاماته الدولية في هذا المجال والذي يأتي انطلاقا من وعيه بأهمية كونية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزيء،خيار لا رجعة فيه، وأن ذلك يتجلى في أنها باتت تشكل محددات داعمة للأوراش الإصلاحية المفتوحة من طرف المملكة في المجالات الدستورية والتشريعية والمؤسساتية.

وأشار في هذا الصدد في عرض له حول موضوع «تفاعل المملكة المغربية مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: تشخيص، تحديات وآفاق «إلى مظاهر هذا التفاعل ممثلا في تقديم التقارير إلى متخلف هيئات المعاهدات وإلى مجلس حقوق الإنسان في إطار الاستعراض الدوري الشامل، وكذا إحداث المندوبية الوزارية ذاتها كبنية حكومية، وكآلية لتأمين التنسيق والتتبع وإعداد ومتابعة تنفيذ السياسة الحكومية في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وحمايتها والنهوض بها، الأمر الذي مكن من مواصلة تقوية التفاعل البناء بين المغرب ومنظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وأوضح المتحدث في هذا الصدد على أن المندوبية عمدت إلى وضع خطة استعجالية تستهدف الرفع من مستوى الوفاء بالالتزامات الدولية للمغرب طبقا للاتفاقيات ذات الصلة بحقوق الإنسان، والعمل بذلك من أجل تقديم التقارير في آجلها مع تدارك التأخير الحاصل على مستوى بعض منها، والعمل أيضا على متابعة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن مختلف الآليات الأممية لحقوق الإنسان والرفع من مستوى التنسيق والتعاون بين جميع الفاعلين المعنيين على المستويين المركزي والجهوي.

هذا علما يقول المندوب الوزاري على أن التحدي الرئيسي الذي يحيط بالممارسة الاتفاقية وتدبير التفاعل مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان يتمثل ضعف تأثير التفاعل على مستوى نشر والتعريف بالتقارير المعدة وطنيا، ووجود إشكالية خاصة بمتابعة تنفيذ التوصيات، مشددا على أهمية دور البرلمان ومختلف الفاعلين في الاضطلاع بمهمة مواكبة ومتابعة ما يصدر عن الآليات الأممية من ملاحظات وتوصيات، ومشددا في ذات الوقت على أهمية التكوين بالنظر لتعقد وتعدد آليات المنظومة الأممية لحقوق الإنسان.

هذا ومن جانبه أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليازمي خلال افتتاحه هذه الندوة على أن الانفتاح على المنظومة الأممية لحقوق الإنسان والتفاعل مع مختلف آلياتها إذ كان شرطا أساسيا لضمان احترام مقتضيات القانون الدولي لحقوق الإنسان، فإن الأهم يتمثل بالأساس في انعكاس هذا التفاعل على أرض الواقع من خلال إعمال المقتضيات وضمان التمتع بالحقوق التي تضمنها، وتنفيذ التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية .

وأفاد اليازمي على أن هذا الأمر يتطلب مساهمة جميع الفاعلين المعنيين من سلطات حكومية ومؤسسات وطنية ومنظمات المجتمع المدني وجميع الأطراف الأخرى، وأشار في ذات الوقت إلى الأهمية القصوى الذي بات يشكله الدور الذي تقوم به المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تنسيق الأنشطة الداعمة لتكريس ثقافة حقوق الإنسان ، فضلا عن دور الشبكات الجهوية والإقليمية والتعاون الثنائي في إرساء حقوق الإنسان.

أما من جهته قدم رئيس لجنة حقوق العمال المهاجرين عبد الحميد الجمري في عرض حول «تعزيز نظام هيئات المعاهدات» مختلف أوجه التطور الذي عرفه نظام هيئات المعاهدات والذي يصل حاليا إلى عشر هيئات تخص المعاهدات الدولية وهي تشكل النواة الصلبة للقانون الدولي الاتفاقي لحقوق الإنسان،فضلا عن بروتوكولات اختيارية، وأنه إلى حدود هذه السنة تم تسجيل ارتفاع في عدد المصادقة عليها حيث تجاوزت 1580 ، بنسبة 59 في المائة.

تتمة ص2

المغرب ملتزم بتطوير التعاون مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

وسجل بهذا الخصوص اتساع عمل هيئات المعاهدات تدريجيا على مدى ارتفاع عدد المصادقات على المعاهدات والبروتوكولات الاختيارية الملحقة بها، مشيرا إلى التأخر الذي يعرفه مجال استعراض التقارير الدورية أمام مجلس حقوق الإنسان حيث أن 281 تقريرا للدول الأطراف لازالت عالقة في انتظار الاستعراض، في حين أن البلاغات الفردية العالقة يبلغ عددها 478 بلاغا.

وقدم في هذا الصدد المدة الزمنية التي يتطلبها البلاغ ، إذ ما بين التسجيل واتخاذ القرار النهائي في الحالة المعروضة، فإن المدة أمام

اللجنة المعنية بحقوق الإنسان تصل إلى 3 سنوات ونصف، وأمام لجنة مناهضة التعذيب يتطلب الأمر سنتان ونصف، فيما أمام لجنة مناهضة التمييز ضد المرأة تمتد المدة إلى سنتين ونصف، وأمام لجنة مناهضة التمييز العنصري تستغرق المدة الزمنية سنة ونصف.

أما ندير المومني نائب رئيسة جمعية عدالة والذي تمحور تدخله حول موضوع «ملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان»، فقد أكد في عرض له حول» ملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان» (أكد) على ضرورة وضع خارطة طريق تخص ملاءمة التشريعات الوطنية مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، على أن يتم الأخذ في هذا الإطار بعين الاعتبار ما تضمنته الوثيقة الدستورية فيما يخص الضمانات المتعلقة بالحقوق، واليات الديمقراطية التشاركية وشبه المباشرة، بما فيها تلك التي تهم ولوج المواطنين إلى القضاء الدستوري .

إدريس اليزمي: التجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان يمكن أن تستلهمها البلدان المغاربية

قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، أول أمس الأربعاء بالرباط، إن تجربة المغرب في مجال تكريس حقوق الإنسان، والتعويض عن الانتهاكات الماضية لحقوق الإنسان وتعزيز المساواة بين الجنسين، يمكن أن تستلهمها بلدان المغرب الكبير في سعيها لإيجاد نماذج خاصة بها في مواجهة الانتقال الديمقراطي الذي تمر منه حاليا.

وقال اليزمي، خلال افتتاح أشغال مؤتمر إقليمي حول «الحكامة الديمقراطية من خلال التعاون الإقليمي»، نظمته الوكالة الألمانية للتعاون والتنمية: إن قضية حقوق الإنسان تحتل مكانا هاما في الإصلاحات الدستورية التي قام بها المغرب، والتي توجت بالمصادقة على الدستور الجديد الذي يضم نحو 60 فصلا يتعلق بهذه القضية الهامة بالنسبة لمسلسل الانتقال الديمقراطي.

وأكد اليزمي أن هذا الورش المتعلق بتعزيز حقوق الإنسان يمر بالضرورة بالنهوض بالمساواة بين الجنسين، وأن القانون الأساسي يحث السلطات العمومية على العمل من أجل تحقيق المناصفة بين النساء والرجال وإحداث سلطة تكرس اختصاصاتها لذلك، معتبرا، أن الرهان الأساسي في هذا المجال يتمثل في جعل تكريس المساواة بين الجنسين هدفا مشتركا بين جميع القطاعات الوزارية ومؤسسات الدولة.

وخلال استعراضه لسياق وأهداف هذا اللقاء، الذي يمتد لثلاثة أيام، أكد سيغموند ميلير مدير البرنامج الإقليمي للحكامة الجيدة بالمغرب الكبير 2007-2013 أن الأمر يتعلق، على بعد أشهر من انتهاء البرنامج، بتقديم حصيلة لهذه التجربة «الفريدة » في المنطقة المغاربية وتوفير فرصة للفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين بالبلدان المستفيدة لمناقشة التحديات التي تعترض طريق التحول الديمقراطي.

وأوضح ميلير أن الحكامة الجيدة تطرح اليوم على أنها عنصر أساسي بالنسبة لدولة الحق والديمقراطية التي قيد الإنشاء في البلدان المغاربية المدعوة إلى تطوير إجابات محددة للتحديات المماثلة التي يواجهونها في هذه الفترة الحاسمة من حياتهم الديمقراطية.

وفي هذا السياق، قال ميلير إن البرنامج الإقليمي للحكامة الجيدة في الدول المغاربية الذي طورته الوكالة الألمانية للتعاون والتنمية، عمل خلال السنوات الست الأخيرة لتطوير الشبكات بين مؤسسات الدولة والفاعلين في المجتمع المدني للبلدان المغاربية بهدف تعزيز الحكامة الجيدة في جميع جوانبها المرتبطة بالمشاركة السياسية وبالمساواة بين النساء والرجال ومراقبة المالية العامة.

يذكر أن مسؤولين حكوميين، وبرلمانيين وجامعيين وخبراء في مجال حقوق الإنسان وفاعلين في المجتمع المدني من المغرب والجزائر وتونس وموريتانيا، يناقشون خلال الأيام الثلاثة للمؤتمر، القضايا المرتبطة برهانات الحكامة الديمقراطية في ثلاثة مجالات إستراتيجية من ضمنها المالية العمومية والعدالة الانتقالية والمساواة بين الجنسين، بالإضافة إلى تنظيم ورشة حول موضوع «الشباب والحكامة /الاقتصاد المستديم».

التجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان يمكن أن تستفيد منها البلدان المغاربية التي تعرف انتقالا ديمقراطيا

قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي،أول أمس بالرباط، إن تجربة المغرب في مجال تكريس حقوق الإنسان، والتعويض عن الانتهاكات الماضية لحقوق الإنسان وتعزيز المساواة بين الجنسين، يمكن أن تستلهمها بلدان المغرب العربي في سعيها لإيجاد نماذج خاصة بها في مواجهة الانتقال الديمقراطي الذي تمر منه حاليا.

وقال اليزمي، خلال افتتاح أشغال مؤتمر إقليمي حول «الحكامة الديمقراطية من خلال التعاون الإقليمي»، نظمته الوكالة الألمانية للتعاون والتنمية، إن قضية حقوق الإنسان تحتل مكانا هاما في الإصلاحات الدستورية التي قام بها المغرب، والتي توجت بالمصادقة على الدستور الجديد الذي يضم نحو 60 فصلا يتعلق بهذه القضية الهامة بالنسبة لمسلسل الانتقال الديمقراطي.

وأكد اليزمي أن هذا الورش المتعلق بتعزيز حقوق الإنسان يمر بالضرورة بالنهوض بالمساواة بين الجنسين، وأن القانون الأساسي يحث السلطات العمومية على العمل من أجل تحقيق المناصفة بين النساء والرجال وإحداث سلطة تكرس اختصاصاتها لذلك، معتبرا أن الرهان الأساسي في هذا المجال يتمثل في جعل تكريس المساواة بين الجنسين هدفا مشتركا بين جميع القطاعات الوزارية ومؤسسات الدولة.

وخلال استعراضه لسياق وأهداف هذا اللقاء، الذي يمتد لثلاثة أيام، أكد سيغموند ميلير مدير البرنامج الإقليمي للحكامة الجيدة بالمغرب العربي 2007-2013، أن الأمر يتعلق، على بعد أشهر من انتهاء البرنامج، بتقديم حصيلة لهذه التجربة «الفريدة » في المنطقة المغاربية وتوفير فرصة للفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين بالبلدان المستفيدة لمناقشة التحديات التي تعترض طريق التحول الديمقراطي.

وأوضح ميلير أن الحكامة الجيدة تطرح اليوم على أنها عنصر أساسي بالنسبة لدولة الحق والديمقراطية التي قيد الإنشاء في البلدان المغاربية المدعوة إلى تطوير إجابات محددة للتحديات المماثلة التي يواجهونها في هذه الفترة الحاسمة من حياتهم الديمقراطية.

وفي هذا السياق، قال ميلير إن البرنامج الإقليمي للحكامة الجيدة في الدول المغاربية الذي طورته الوكالة الألمانية للتعاون والتنمية، عمل خلال السنوات الست الأخيرة لتطوير الشبكات بين مؤسسات الدولة والفاعلين في المجتمع المدني للبلدان المغاربية بهدف تعزيز الحكامة الجيدة في جميع جوانبها المرتبطة بالمشاركة السياسية وبالمساواة بين النساء والرجال ومراقبة المالية العامة.

يذكر أن مسؤولين حكوميين، وبرلمانيين وجامعيين وخبراء في مجال حقوق الإنسان وفاعلين في المجتمع المدني من المغرب والجزائر وتونس وموريتانيا، يناقشون خلال الأيام الثلاثة للمؤتمر، القضايا المرتبطة برهانات الحكامة الديمقراطية في ثلاثة مجالات إستراتيجية من ضمنها المالية العمومية والعدالة الانتقالية والمساواة بين الجنسين، بالإضافة إلى تنظيم ورشة حول موضوع «الشباب والحكامة /الاقتصاد المستديم».

الآليات الأممية لحقوق الإنسان والالتزامات الدولية للمغرب موضوع مائدة مستديرة بالرباط

نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمعية المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، أول أمس بالرباط، مائدة مستديرة حول « الآليات الأممية لحقوق الإنسان والالتزامات الدولية للمغرب».

وشكل هذا اللقاء ، الذي حضره خبراء وفاعلون حقوقيون مغاربة وأجانب وممثلون عن المجتمع المدني، فرصة للحوار بين مختلف الأطراف المعنية حول تفاعل المغرب مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان، من خلال التعريف بتلك الآليات والوقوف عند المكتسبات التي حققها المغرب في ما يخص الوفاء بالتزاماته الدولية في مجال حقوق الإنسان ، واستحضار التحديات الرئيسية التي تواجه مسار تفعيل التوصيات الصادرة عنها.

وأبرز إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في كلمة افتتاحية ، أهمية هذا اللقاء اعتبارا للدور الذي أصبحت تلعبه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تنسيق الأنشطة الداعمة لتكريس ثقافة حقوق الإنسان.

وتطرق ،في هذا الصدد إلى، دور الشبكات الجهوية والإقليمية والتعاون الثنائي في مجال إرساء حقوق الإنسان، مشيرا إلى تطور أدوات ومساطر احترام حقوق الإنسان في سياق الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

ومن جهته، قدم المحجوب الهيبة ، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان عرضا حول موضوع « تفاعل المملكة المغربية مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان : تشخيص ، تحديات وآفاق» تطرق فيه إلى الآليات الأممية لحقوق الإنسان والالتزامات الدولية للمغرب من خلال «الآليات الأممية لمراقبة احترام حقوق الإنسان» و« الالتزامات الدولية للمغرب طبقا للآليات الأممية لحقوق الإنسان».

وأكد أن المغرب ، وعيا منه بأهمية كونية حقوق الإنسان ، ملتزم بتطوير التعاون المستمر مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والانفتاح على الحوار الجدي والتفاعل البناء مع مختلف آليات هذه المنظومة مضيفا أن ذلك التعاون يتجلى من خلال التنسيق الاستراتيجي الدائم للمغرب مع مختلف هذه الهيئات والآليات الأممية، سواء تعلق الأمر بمجلس حقوق الإنسان، أو هيئات المعاهدات، أو المساطر الخاصة، أو مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

وقال إن « الانخراط الفعلي المتواصل للمغرب في المنظومة الأممية لحقوق الإنسان والتزاماته الدولية التي لا رجعة فيها، تشكل كلها محددات داعمة للأوراش الإصلاحية المفتوحة من طرف المملكة في المجالات الدستورية والتشريعية والمؤسساتية».

وبدورهما، قدما عبد الحميد الجمري رئيس لجنة حقوق العمال المهاجرين ونذير المومني أستاذ جامعي ، نائب رئيس جمعية عدالة ، على التوالي عرضين حول موضوعي « تعزيز نظام هيئات المعاهدات» و « ملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان».

واستعرض المومني ،بهذه المناسبة، المنهجية التي اعتمدها من خلال التركيز على الاتفاقيات المصادق عليها من قبل المغرب دون الأخذ بعين الاعتبار التحفظات والبيانات التفسيرية التي قدمتها المملكة بشأن فصول بعض الاتفاقيات المتعلقة أساسا بحقوق الإنسان.

يذكر أن هذا اللقاء ، الذي يتزامن مع الاحتفال يوم عاشر دجنبر من كل سنة باليوم العالمي لحقوق الإنسان، يروم على الخصوص تحديد التحديات التي تواجه مسلسل متابعة تنفيذ التوصيات المرتبطة بالآليات الأممية لحقوق الإنسان وتقييم مختلف الفرص التي تتيحها المكتسبات والإنجازات المحققة في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان لتقوية آليات التنسيق ما بين المؤسسات لتطبيق تلك التوصيات.

L'Europe mise sur les droits de l'homme

L'UE a octroyé la somme de 2,8 millions d'euros au Maroc afin de consolider l'Etat de droit et les droits humains dans le pays. Faisant partie de son initiative Spring (Printemps), ce programme va bénéficier à deux institutions, le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) et la Délégation interministérielle des droits de l'homme (DIDH). On retrouve parmi les actions soutenues des programmes d'échanges et de bonnes pratiques avec des instances européennes qui partagent les mêmes compétences que le CNDH et le DIDH.

Droits de l'Homme, El Yazami rassure : Le Maroc est sur la bonne voie

Driss Yazami Pdt du CNDH

Le Conseil national des droits de l'Homme a mis les petits plats dans les grands pour tenir une table ronde ouverte aux représentants des légations européennes soucieuses de démocratie au Maroc...

Le Conseil national des droits de l'Homme a mis les petits plats dans les grands pour tenir une table ronde ouverte aux représentants des légations européennes soucieuses de démocratie au Maroc et aux organisations nationales qui s'essayent à en étendre le champ. Bien qu'organisée avec retard sur le calendrier qui avait fixé la journée mondiale au 10 décembre, c'est-à-dire la veille, le Conseil a néanmoins fait mouche avec cette nouvelle manifestation sur son intention d'aller de l'avant dans l'élargissement des prérogatives et des libertés et à laquelle ont pris part également le délégué interministériel des droits de l'Homme, un représentant d'un organisme des MRE et de plusieurs envoyés d'associations de la société civile. La table ronde qui a tourné autour des «mécanismes onusiens des droits de l'Homme et les engagements internationaux du Maroc» a permis de faire le point sur l'interaction du droit humain en interne et du référent international. Cependant, les débats ont montré que les attentes populaires ne se suffisent pas de «cette exigence relative aux normes» et à la conformité au système onusien, mais se préoccupent également «de la mise en œuvre des recommandations issues de ce système». En clair, ce que demande désormais le citoyen ce sont des actes traduisant dans les faits les promesses et les engagements déclinés à la volée.

Driss El Yazami, le président du CNDH, a semblé sensible à cette nouvelle donne qui a tenu à affirmer que les droits de l'Homme sont en progrès au Maroc et qu'ils enregistrent continûment de nouveaux dispositifs et plus de règles. Il a estimé que c'est dans l'ordre des choses, considérant le fait que le nombre des intervenants dans le domaine s'étoffant au fil du temps. M. El Yazami a estimé qu'outre les Etats et les organisations internationales, les experts et les associations nationales sont devenus des acteurs incontournables de l'action en faveur des droits humains. C'est cette même action qui a fait dire à Mahjoub El Haiba, délégué interministériel des droits de l'Homme, que «l'engagement du Maroc et son ouverture au système international de promotion et de protection des droits de l'Homme a été réitéré à l'occasion de la présentation du rapport national au titre du 2ème cycle de l'examen périodique universel -EPU- en mai 2012».

Et d'ajouter que cet engagement de conformité à la référence internationale est non seulement affirmé mais il fait encore l'objet d'une évaluation permanente.

كلام مباشر.

يغدو البحث عن
الحقيقة مهمة شاقة،
إذ سرعان ما اكتشفنا
الوضع المزري للغاية
للأرشيف العمومي.

إدريس اليازمي

الدعوة إلى تفعيل أدوار أندية التربية على المواطنة

كلميم

دعا المشاركون في مائدة مستديرة نظمت الاربعاء بكلميم إلى تفعيل أدوار أندية التربية على المواطنة وحقوق الانسان في المؤسسات التعليمية وتمكينها من الوسائل الضرورية للاضطلاع بمهامها في ترسيخ هذه الحقوق سلوكا وممارسة.

وطالبوا في هذه المائدة التي نظمتها اللجنة الجهوية لحقوق الانسان طانطان - كلميم في إطار الاحتفال ب العالمي لحقوق الانسان بمأسسة العمل داخل هذه الاندية وإعداد استراتيجية عمل كفيلة بتقوية القدرات المعرفية للتلاميذ في مجال حقوق الانسان وترسيخ قيمها لديهم وذلك بتنسيق مع اللجنة الجهوية لحقوق الانسان.

كما دعوا إلى دعم هذه الاندية بأطر مؤهلة قادرة على المساهمة في عملية التنشيط التربوي الهادفة إلى ترسيخ ثقافة التربية على حقوق الانسان وقيم المواطنة وإكساب المتعلمين مواقف إيجابية في التواصل واحترام الآخر.

وأكدوا بهذه المناسبة على ضرورة الانفتاح على الاسرة وجمعيات المجتمع المدني ومختلف الفاعلين في مجال حقوق الانسان وعلى باقي الاندية التربوية بالمؤسسات التعليمية لنشر قيم الانسان والتربية وترسيخ ثقافة الحقوق والواجبات وتكريسها كسلوك وممارسة يومية.

وأبرزت منسقة لجنة اثراء الفكر والحوار حول الديمقراطية وحقوق الانسان ة سلم تيروز في الكلمة الافتتاحية لهذا اللقاء الذي حضره مدراء المؤسسات التربوية الاعدادية والثانوية بكلميم أن التربية على حقوق الانسان تشكل احدى المجالات الاساسية المكونة للحياة المدرسية التي تهدف الى ترسيخ قيم هويتنا الحضارية ومبادئنا الاخلاقية والثقافية في انسجام تام مع القيم الكونية للحوار والتسامح وقبول الاختلاف .

وأوضحت ان التربية على هذه الحقوق لا يقصد بها فقد تلقين المتعلمين معارف وتصورات بل يتعدى ذلك الى تأسيس القيم التي تتوجه وتنعكس على سلوك ومواقف التلاميذ بشكل عام داخل المجتمع ككل.

وأشارت ة تيروز في هذا السياق الى التحدي الكبير الذي ينتظر المؤسسات التعليمية بكافة هياكلها وتنظيماتها من مجالس وأندية من اجل إشاعة ثقافة حقوق الانسان وترسيخ مبادئها الاساسية لدى التلاميذ لتتجسد في تصوراتهم ومواقفهم وسلوكهم بشكل عام.

المطالبة بالتربية على المواطنة وحقوق الإنسان في المؤسسات التعليمية

دعا المشاركون في مائدة مستديرة نظمت أول أمس الاربعاء بكلميم إلى تفعيل أدوار أندية التربية على المواطنة وحقوق الانسان في المؤسسات التعليمية وتمكينها من الوسائل الضرورية للاضطلاع بمهامها في ترسيخ هذه الحقوق سلوكا وممارسة.

وطالبوا في هذه المائدة التي نظمتها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان طانطان - كلميم، في إطار الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الانسان، بمأسسة العمل داخل هذه الأندية وإعداد استراتيجية عمل كفيلة بتقوية القدرات المعرفية للتلاميذ في مجال حقوق الانسان وترسيخ قيمها لديهم وذلك بتنسيق مع اللجنة الجهوية لحقوق الانسان.

كما دعوا إلى دعم هذه الاندية باطر مؤهلة قادرة على المساهمة في عملية التنشيط التربوي الهادفة إلى ترسيخ ثقافة التربية على حقوق الانسان وقيم المواطنة وإكساب المتعلمين مواقف إيجابية في التواصل واحترام الآخر.

وأكدوا بهذه المناسبة على ضرورة الانفتاح على الاسرة وجمعيات المجتمع المدني ومختلف الفاعلين في مجال حقوق الانسان وعلى باقي الاندية التربوية بالمؤسسات التعليمية لنشر قيم الانسان والتربية وترسيخ ثقافة الحقوق والواجبات وتكريسها كسلوك وممارسة يومية.

وأبرزت منسقة لجنة اثراء الفكر والحوار حول الديمقراطية وحقوق الانسان سلم تيروز في الكلمة الافتتاحية لهذا اللقاء الذي حضره مدراء المؤسسات التربوية الاعدادية والثانوية بكلميم أن التربية على حقوق الانسان تشكل احدى المجالات الاساسية المكونة للحياة المدرسية التي تهدف الى ترسيخ قيم هويتنا الحضارية ومبادئنا الاخلاقية والثقافية في انسجام تام مع القيم الكونية للحوار والتسامح وقبول الاختلاف . واوضحت ان التربية على هذه الحقوق لا يقصد بها فقد تلقين المتعلمين معارف وتصورات بل يتعدى ذلك الى تاسيس القيم التي تتوجه وتنعكس على سلوك ومواقف التلاميذ بشكل عام داخل المجتمع ككل.

وأشارت تيروز في هذا السياق الى التحدي الكبير الذي ينتظر المؤسسات التعليمية بكافة هياكلها وتنظيماتها من مجالس وأندية من اجل إشاعة ثقافة حقوق الانسان وترسيخ مبادئها الاساسية لدى التلاميذ لتتجسد في تصوراتهم ومواقفهم وسلوكهم بشكل عام.

Commission des droits de l'Homme d'Al Hoceima

La situation dans les prisons, une responsabilité partagée

La situation actuelle dans les prisons est une responsabilité partagée impliquant l'intervention de toutes les parties concernées pour y remédier, a affirmé la présidente de la commission régionale des droits de l'Homme d'Al Hoceima-Nador, Souad Idrissi.

Dans une déclaration à la MAP en marge d'une table ronde, organisée récemment à Al Hoceima, sur le thème "Le rapport sur la crise des prisons et la question de la mise en œuvre des recommandations", Mme Idrissi a mis l'accent sur la nécessité d'accorder davantage d'intérêt aux établissements pénitentiaires et de mettre à contribution les parties concernées pour trouver les solutions appropriées aux dysfonctionnements constatés par le rapport du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).

Dans cette optique, ajoute Mme Idrissi, la commission travaille avec un ensemble de partenaires institutionnels et de la société civile afin de promouvoir la culture des droits de l'Homme dans les prisons et d'éviter les transgressions et atteintes aux droits de la personne.

De son côté, le coordinateur du comité de protection des droits de l'Homme au sein de la Commission régionale Nador-Al Hoceima, Rachid Belaali, a relevé que l'objectif de cette rencontre est d'œuvrer, dans un cadre de concertation, à la mise en œuvre des recommandations émises dans le rapport sur la situation des prisons.

Il s'agit également d'examiner les opportunités de partenariat et de coopération avec tous les acteurs concernés par la situation des droits de l'Homme au Maroc.

Cette rencontre a aussi offert l'occasion de débattre des moyens et des mesures nécessaires à la mise en œuvre les conventions internationales approuvées par le Maroc, et ce dans le but d'améliorer les conditions d'incarcération, faire bénéficier les prisonniers de tous leurs droits, et leur assurer les conditions optimales de réinsertion.

Cette rencontre, qui s'inscrit dans le cadre de la célébration de la Journée mondiale des droits de l'Homme, a connu la participation de représentants du Conseil national des droits de l'Homme, du parquet général, d'associations des droits de l'Homme et d'un ensemble de responsables locaux et régionaux.

Maroc: Commission des droits de l'homme d'Al Hoceima - La situation dans les prisons, une responsabilité partagée

13 DÉCEMBRE 2012

La situation actuelle dans les prisons est une responsabilité partagée impliquant l'intervention de toutes les parties concernées pour y remédier, a affirmé la présidente de la commission régionale des droits de l'Homme d'Al Hoceima-Nador, Souad Idrissi.

Dans une déclaration à la MAP en marge d'une table ronde, organisée récemment à Al Hoceima, sur le thème "Le rapport sur la crise des prisons et la question de la mise en oeuvre des recommandations", Mme Idrissi a mis l'accent sur la nécessité d'accorder davantage d'intérêt aux établissements pénitentiaires et de mettre à contribution les parties concernées pour trouver les solutions appropriées aux dysfonctionnements constatés par le rapport du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).

Dans cette optique, ajoute Mme Idrissi, la commission travaille avec un ensemble de partenaires institutionnels et de la société civile afin de promouvoir la culture des droits de l'Homme dans les prisons et d'éviter les transgressions et atteintes aux droits de la personne.

De son côté, le coordinateur du comité de protection des droits de l'Homme au sein de la Commission régionale Nador-Al Hoceima, Rachid Belaali, a relevé que l'objectif de cette rencontre est d'oeuvrer, dans un cadre de concertation, à la mise en oeuvre des recommandations émises dans le rapport sur la situation des prisons.

Il s'agit également d'examiner les opportunités de partenariat et de coopération avec tous les acteurs concernés par la situation des droits de l'Homme au Maroc.

Cette rencontre a aussi offert l'occasion de débattre des moyens et des mesures nécessaires à la mise en oeuvre les conventions internationales approuvées par le Maroc, et ce dans le but d'améliorer les conditions d'incarcération, faire bénéficier les prisonniers de tous leurs droits, et leur assurer les conditions optimales de réinsertion.

Cette rencontre, qui s'inscrit dans le cadre de la célébration de la Journée mondiale des droits de l'Homme, a connu la participation de représentants du Conseil national des droits de l'Homme, du parquet général, d'associations des droits de l'Homme et d'un ensemble de responsables locaux et régionaux.

Journée d'étude à Kénitra sur l'éducation aux droits de l'Homme dans la région du Gharb

13.12.2012

Kénitra, 13 déc. 2012 (MAP) - Une journée d'étude sur le bilan et les perspectives de l'éducation à la citoyenneté et aux droits de l'Homme dans les établissements scolaires de la région du Gharb-Chrarda-Beni-Hssen s'est ouverte, jeudi, à Kénitra.

Cette journée, initiée par l'académie régionale de l'éducation et de la formation et la Commission régionale Rabat-Kénitra du Conseil national des droits de l'Homme, tend à assurer un suivi et évaluer les efforts consentis dans le domaine de l'éducation aux droits de l'Homme dans la région et réfléchir sur les perspectives d'avenir pour la consolidation des pratiques démocratiques au niveau des méthodes d'enseignement ou des relations pédagogiques horizontales liant les composantes de la vie scolaire, indiquent les organisateurs.

Cette rencontre, ajoute-t-on de même source, vise aussi à approfondir la réflexion sur la garantie d'une pratique institutionnelle responsable qui vise, en priorité, à assurer une formation du citoyen à la culture des droits de l'Homme, tels que reconnus universellement dans leurs aspects économique, social et culturel.

A l'ouverture de cette rencontre, le directeur de l'académie, Abdellatif Youssoufi, a indiqué que cette rencontre vient en soutien à la caravane régionale des droits de l'Homme lancée par la commission dans la région, et souligné l'importance de la communication dans la consécration des valeurs des droits de l'Homme. Il a insisté sur la vie scolaire en tant qu'espace d'éducation des générations aux différentes valeurs, dont celles des droits de l'Homme.

M. Youssoufi a rappelé les actions entreprises au niveau de l'académie pour la consécration des droits de l'Homme et des valeurs de la citoyenneté et indiqué que 96 associations agissant dans ce domaine sont actives dans les établissements d'enseignement de la région.

De son côté le président de la commission régionale des droit de l'Homme de Rabat-Kénitra, Abdelkader Azraih, a indiqué que les droits de l'Homme sont entrés, aujourd'hui au Maroc, dans une nouvelle étape, celle de l'implication des acteurs institutionnels pour la promotion de ces droits. Il s'agit, a-t-il expliqué, de consacrer la culture des droits de l'Homme comme comportement citoyen.

M. Azraih a ajouté que la réflexion doit porter sur la manière de coordonner les actions pour aboutir à des modules de l'éducation aux droits de l'Homme avec des programmes qui s'étendent sur toute l'année. Il a estimé que l'expérience de l'académie de l'éducation et de la formation de la région du Gharb dans ce domaine a franchi des étapes qu'il faut faire connaître et développer.

Le projet présenté par la commission régionale pour l'encrage des droits de l'Homme repose notamment sur une connaissance profonde de la stratégie de l'éducation à la citoyenneté et du rôle que doit y jouer l'éducation aux droits de l'Homme, la formation des enseignants, la détermination des catégories d'âge des élèves concernés dans les différents niveaux scolaires et le soutien d'une programmation hebdomadaire de l'éducation à la citoyenneté dans les établissements scolaires.

Plusieurs exposés ont été faits par la suite par les représentants de plusieurs organisations nationales et internationales agissant dans le domaine des droits de l'Homme et sur les expériences des établissements scolaires dans les trois provinces de la région (Kénitra, Sidi Kacem et Sidi Slimane).

Une approche participative s'impose pour élaborer une vision législative globale pour la lutte contre les violences à l'égard des femmes (rencontre)

13.12.2012

Rabat, 13 déc. 2012 (MAP) - Une approche participative s'avère nécessaire pour mettre au point une vision législative globale destinée à la lutte contre les violences à l'égard des femmes et procéder à une profonde réforme du Code pénal afin d'y intégrer les revendications légitimes portées par les mouvements féministes, ont souligné, jeudi à Rabat, les participants à une journée d'études sur le thème "La lutte contre la violence à l'égard des femmes".

La même approche participative doit être adoptée pour garantir la mise en Âœuvre démocratique des dispositions constitutionnelles relatives à l'égalité des sexes, à la parité et à la lutte contre toutes les formes de discrimination, ont-ils insisté, appelant à une meilleure coordination entre les différentes intervenants en vue de diminuer l'ampleur de ce phénomène.

S'exprimant à l'ouverture de cette rencontre initiée par le groupe du Progrès démocratique à la Chambre des représentants, la ministre de la Solidarité, de la femme, de la famille et du développement social, Bassima Hakkaoui, a estimé que l'amendement des dispositions du code pénal se rapportant aux femmes permettra de rétablir celles-ci dans leurs droits.

Après avoir souligné l'inscription de la loi relative à la lutte contre la violence à l'égard des femmes dans le plan législatif du gouvernement, la ministre a rappelé l'élaboration par son département d'une stratégie à part entière destinée à combattre ce fléau.

Le délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mahjoub El Hiba, s'est de son côté réjoui de la coopération positive du Maroc avec les instances onusiennes de lutte contre la violence et les discriminations à l'égard des femmes et de son adhésion à toutes les conventions internationales visant la consécration de l'égalité des sexes et la promotion de la condition féminine.

Il n'en empêche, selon M. El Hiba, que de multiples défis restent à relever pour permettre une meilleure appropriation de ces mécanismes internationaux, en termes de diagnostic, d'évaluation et de suivi de la mise en Âœuvre des recommandations, de formation, d'activation des mécanismes de réception et de traitement des plaintes, sans omettre les aspects liés à la promotion de la politique de proximité et à la consécration de la culture d'égalité.

Pour sa part, le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami, a relevé, dans une allocution lue en son nom, la persistance des pratiques de discrimination sur les plans législatif et institutionnel, malgré les efforts déployés pour briser le mur de silence qui entoure ce phénomène, assurer la protection et l'assistance juridique des victimes et doter le pays d'une politique efficace pour l'éradication de toutes les formes de discrimination.

Conscient du coût social et économique du phénomène de la violence contre les femmes, le CNDH estime nécessaire la révision des textes juridiques entérinant la discrimination basée sur le genre, dans le sens de consacrer le principe de l'égalité des sexes, a indiqué M. El Yazami.

Après avoir passé en revue les progrès accomplis en faveur des femmes, qui ont été couronnés par l'inscription dans la nouvelle Constitution des principes de parité et de lutte contre les discriminations, le président du groupe du Progrès démocratique, Rachid Roukbane, a noté une amélioration de 17 pc de la représentativité féminine dans les instances élues (Parlement et collectivités locales).
Najat Razi, de la coalition "Printemps de la dignité", a rejoint les autres intervenants sur la nécessité d'introduire des amendements sur le code pénal de manière à mieux protéger les femmes contre la violence et à les faire bénéficier de leurs droits essentiels, plaidant pour des réformes législatives respectueuses des choix du Maroc et en adéquation avec les dispositions de la nouvelle Constitution et avec les conventions internationales relatives aux droits de l'Homme.

"بنهاشم "في اجتماع مع مدراء السجون : " لا تتبع ولا مراقبة من خلال المكاتب".

11/12/2012

زكى السيد " حفيظ بنهاشم " تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول وضعية السجون بالمغرب، في كثير من المعطيات التي تخص عددا من السجون المغربية ، لا من حيث الاكتضاض ، ولا من حيث ضعف الخدمات الطبية ومجانيتها داخل السجن، غياب ألأقسام البيداغوجية بالكثير من المؤسسات السجنية ، مع وجود مختلين عقليا في بعض السجون ، ثم المحسوبية والزبونية في التعامل مع السجناء ، بالإضافة إلى عدم جودة التغذية ، وبهذا الخصوص شدد السيد" حفيظ بنهاشم "على كل المدراء على ضرورة متابعة وتتبع الصفقات المبرمة مع مختلف الممولين المتعاقد معهم ، للوقوف على مدى التزامهم بمواصفات الجودة المتفق عليها كما وكيفا ، وبالنسبة للاعتداء والانتقام من السجناء الذين أدلوا بتصريحاتهم للجنة المجلس الوطني لحقوق الإنسان فقد التقى جميع المدراء المعنيون على جملة واحدة " لم أتوصل بأية شكاية في الموضوع" وبالتالي أقروا جميعهم بالنفي ، وهنا أكد السيد" حفيظ بنهاشم " من جديد " إن عدم توصلكم بأية شكاية كمدراء، ليس دليلا كافيا، بل لابد من التتبع والمراقبة والقيام بجولات صباحية ومسائية، أما انتظاركم الشكايات لتصل إلى مكاتبكم ، فلن تصل أبدا " وأضاف : " لا مراقبة ولا تتبع من خلال المكاتب" ، كما طالب جميع المدراء بضرورة إرسال تقارير شهرية للمندوبية العامة .

فيما السيد "مصطفى حلمي" المدير المكلف بالعمل الاجتماعي والثقافي لفائدة السجناء وبإعادة إدماجهم ، أشار إلى أن صدور مثل هاته التقارير هو ظاهرة صحية في بلادنا ، والأكيد أن ما سجله التقرير الأخير للجنة المجلس الوطني لحقوق الإنسان لا يغدو أن يكون مجموعة خروقات وتجاوزات . ينبغي معالجتها والتصدي لها شيء أكيد . صادرة إما عن أشخاص بعينهم أو عن إكراهات أخرى، وليست سياسة ممنهجة في حد ذاتها ، تطبق على كل المؤسسات السجنية الوطنية . ويذكر أن هذا الاجتماع كان قد عقد بالمعهد العالي للقضاء بالرباط، بحضور السيد "محمد الصبار" الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

لأول مرة: فعاليات و هيئات مدنية و حقوقية و قضائية و سجنية تجتمع لمدارسة أوضاع السجون بالناظور

أجمع المتدخلون في مائدة مستديرة تحت عنوان " تقرير أزمة السجون و سؤال تفعيل التوصيات" على ضرورة تكثيف الجهود و العمل المشترك لتحسين وضعية السجون بالمغرب و الناظور خاصة.

و ثمن الحاضرون في الندوة التي نظمتها اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالناظور مساء الجمعة 7 ديسمبر بالمركب الثقافي بالناظور تقرير المجلس الوطني حول أوضاع السجون الصادر مؤخرا و طالبوا بتفعيل التوصيات الواردة به.

هذا و قد جمع هذا اللقاء و لأول مرة ممثلي النيابة العامة بمحاكم الناظور الاستئنافية و الإبتدائية و مدراء سجون الناظور و زايو و المدير الجهوي للسجون و أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان و هيئة المحامين بالناظور و جمعية المحامين الشباب و فعاليات المجتمع المدني الشبابي و الحقوقي.

و ذلك بهدف تدارس التقرير الذي أعده المجلس و آفاق تطبيقه، كما تداول الحاضرون الأوضاع داخل السجن المحلي بالناظور و سبل تخفيض الإكتظاظ التي يعيشه و تحسين أوضاع نزلائه ثم المصوغات القانونية لاستعمال تدابير الاعتقال الاحتياطي التي تتهم بالوقوف وراء إكتظاظ السجون.

هذا و قد تميز اللقاء بانتقاد مسؤولي اللجنة الجهوية لحقوق الانسان و بعض الحاضرين غياب عمالة الناظور عن اللقاء رغم أن عامل الناظور هو رئيس اللجنة الإقليمية لمتابعة أوضاع السجون و المسؤولة قانونيا عن تتبع اوضاعها و العمل على تحسينها.

هذا و قد عرف اللقاء القاء عرض حول تقرير المجلس و توصياته من طرف الأستاذة جميلة السيوري عضورة المجلس الوطني لحقوق الانسان بحضور الاستاذة سعاد الإدريسي رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الحسيمة–الناظور

ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان بالصحراء يحتجون في العيون (فيديو)

نظم عصر يوم أمس الأربعاء 12 دجنبر الجاري، ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان (المجموعات المتفرقة والحالات الفردية بالصحراء) وقفة احتجاجية بمقر المجلس الجهوي لحقوق الإنسان بالعيون، رددوا خلالها شعارات تطالب بتسوية ملفهم المطلبي المشروع، و تندد بسياسة التماطل التي تمارسها الجهات المعنية بتسوية ملفات جبر الضرر وذوي الحقوق من ضحايا الانتهاكات التي مورست في الصحراء.

وتقول المجموعة المحتجة في بيان لها توصلت " صحراء 24 " بنسخة منه، أنهم كضحايا للانتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان بالصحراء المرتكبة من طرف الدولة المغربية، و إيمانا منهم بأهمية اليوم العالمي للإعلان عن حقوق الإنسان، الذي تخلده كافة دول العالم، و باعتبارنا ضحايا للاختفاء القسري والتعذيب و الاعتقال التعسفي، الذين لم يتم تعويضهم من طرف الدولة المغربية ولم يتم إدماجهم وجبر مختلف أضرارهم بحسب ما جاء متضمنا في توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وإيمانا منهم يضيف البيان ذاته، كضحايا بحقهم المشروع في تخليد ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، قررنا تنظيم وقفة احتجاجية سلمية رمزية صباح يوم الاثنين 10 دجنبر 2012، أمام المقر الجهوي للمجلس الوطني لحقوق بالعيون، إلا أنهم تعرضوا للقمع و المطاردة و السب والشتم والألفاظ الدنيئة، من طرف قوات الأمن التي حاصرت مكان الوقفة وجميع الشوارع والأزقة المؤدية إلى مقر المجلس، لمنع الصحراويين من تنظيم الوقفة وتخليد اليوم العالمي لحقوق الإنسان.

و أدان بيان المجموعة المذكورة سياسة المقاربة الأمنية الممارسة في الصحراء. ور فضهم المطلق لسياسة الإقصاء الممنهجة، مع مطالبتهم بكامل حقوقهم العادلة والمشروعة والمتمثلة في التعويض المادي و التغطية الصحية والإدماج، وتحميلهم الدولة المغربية ومن خلالها المجلس الوطني لحقوق الإنسان المسؤولية الكاملة في الحرمان والإقصاء الممنهج الذي يطال ملفهم، وفي معاناتهم المادية والمعنوية والصحية الناتجة عن مضاعفات ما عاشوه من تعذيب وسوء المعاملة بسجون سرية وعلنية بالمغرب.

و ختم المحتجون بيانهم بمناشدة المنظمات والجمعيات الحقوقية والإنسانية الدولية ، وكافة الضمائر الحية بموازرتنا والعمل على فتح تحقيق عادل ونزيه حول الخروقات والتمييز الذي طال ملفنا من طرف هيئة الإنصاف والمصالحة سابقا والمجلس الوطني لحقوق الإنسان حاليا.

فيديو الوقفة - 12 دجنبر 2012

اتفاقية تشاركية خاصة بماستر حقوق الإنسان

13/12/2012

بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، وقع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بتنسيق مع كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الرباط- أكدال اتفاقية إطار خاصة بماستر حقوق الإنسان، وذلك يوم الاثنين 10 دجنبر 2012م، ابتداء من الساعة التاسعة صباحا بكلية الحقوق بالرباط.
وتتجلى أهداف هذه الاتفاقية، والتي تدخل في إطار جهود تأصيل ثقافة وفكر حقوق الإنسان في جميع مستويات التعليم، وخاصة الجامعي، في تيسير إمكانية البحث العلمي في المجال وتطويره لخلق تراكم فكري يسند الممارسة الميدانية.

كما تضمنت هذه الاتفاقية، عددا من الالتزامات التي تعهد كل طرف فيها باحترام بنودها. حيث التزم المجلس الوطني، على سبيل المثال، بإغناء الخزانة الجامعية بالكتب والإصدارات المرتبطة بحقوق الإنسان، وتكوين الفريق البيداغوجي، وضمان دورات تكوينية للطلبة باللجان الجهوية، والمجلس الوطني وبالخارج.. في حين التزمت الكلية بتكوين الطلبة في مجال حقوق الإنسان، وبرمجة تكوين في اللغات التي تسمح لهم بالتعاطي مع الأدبيات الحقوقية، وكذا تكوين أعضاء المجلس الوطني واللجان الجهوية..

وبهذه المناسبة ألقى السيد إدريس اليازمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، درسا افتتاحيا حول "**قراءة في تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة بالمغرب**".

كما نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الرباط-القنيطرة، وفي إطار ترسيخ دور اللجان الجهوية لحقوق الإنسان في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها وإثراء الحوار حولها مع جميع الفاعلين المعنيين بقضايا حقوق الإنسان، قافلة جهوية لحقوق الإنسان انطلقت منذ 7 دجنبر 2012م، تحت شعار "**حقوق الإنسان...ثقافة، نهوض، حماية مسؤوليتنا**".

وتهدف هذه القافلة التي ستستمر إلى غاية يوم السبت 22 دجنبر 2012، إلى التعريف بدور اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الرباط-القنيطرة، وتعبئة الفاعلين والشركاء المحليين من أجل توطين ثقافة حقوق الإنسان محليا من خلال تنفيذ البرامج المتعلقة بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها وإثراء الحوار حولها..

L'UE veut promouvoir les droits de l'homme au Maroc

11/12/2012

L'Union européenne est résolue à accompagner le Maroc dans la mise à niveau non seulement des secteurs d'activités économiques mais également du domaine social et particulièrement des droits de l'homme.

La Commission européenne a adopté ce lundi, un programme de 2,8 millions d'euros destiné à promouvoir les droits de l'Homme dans le royaume. Ce programme se focalise sur l'action du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et la Délégation interministérielle des droits de l'Homme (DIDH), deux institutions-clés dans la protection et la promotion des droits humains dans le pays.

A travers ce nouveau programme, explique le Commissaire européen à l'élargissement et à la politique européenne de voisinage, Stefan Fule, l'UE démontre l'importance qu'elle accorde aux droits de l'Homme et "l'appui sans réserve qu'elle entend donner au CNDH et à la DIDH dans l'accomplissement de leurs missions respectives".
Pour Bruxelles, soutient-il, "les avancées qui en découleront rapprocheront de manière significative le Maroc des valeurs essentielles de l'Union européenne dans le domaine des droits de l'Homme, de la démocratie et de l'Etat de droit".

Le CNDH et la DIDH sont appelés à ce titre, à assumer un rôle moteur dans la protection et la promotion des droits de l'Homme dans les années à venir.
Le programme de la CE prévoit entre autres, un échange d'expériences et de bonnes pratiques entre les deux institutions marocaines et des instances européennes ayant des compétences et un mandat similaires.

La coopération entre le Maroc et l'UE pour consolider la démocratie et le respect des droits de l'Homme s'inscrit dans une dynamique établie. Pour rappel, la commission relève que cette dynamique s'est déjà concrétisée par un appui à la réalisation du Plan national d'action en matière de démocratie et de droits de l'Homme, ainsi que par le suivi du processus de réconciliation nationale mis en œuvre suite aux recommandations de l'Instance équité et réconciliation (IER). La balle se trouve désormais dans le camp des Marocains pour la concrétisation de l'ensemble de ces initiatives sur le terrain.